جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

مستقبل البحث العلمي في الميدان الامني ومطالبة في العالم العربي

د . احمد حويتي

الرياض

1418 هـ - 1998 م

مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه في العالم العربي

إعداد

د. أحمد حويتي

عضو هيئة التدريس بمعهد الدراسات العليا

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه في العالم العربي

مقدمة:

لقد شهدت سنوات العقدين الأخيرين اهتماماً ملحوظاً ومتزايداً من الباحثين والمفكرين والمسؤولين العرب بقضية الأمن سواء على المستوى المحلي أو المستوى الاقليمي للدول العربية وذلك من خلال إقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية لدراسة ظاهرة الأمن فى العالم العربي، أو من خلال الاتفاقيات الرسمية بين الدول العربية.

ومما لاشك فيه أن العالم العربي يعتبر من أكثر المناطق في العالم حساسية وقابلية للتفجر والصراع الدولي، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة بعضها جغرافي حيث يتوسط الكرة الأرضية ويمثل مفترق الطرق فيها، وبعضها تاريخي وحضاري، حيث يمثل مهبط الديانات السماوية، وبعضها إقتصادي حيث يحتوي على أهم مصادر الطاقة الحيوية في العالم كالبترول والغاز الطبيعي، ومن هنا كانت قضية الأمن من أهم القضايا التي تحتل دائما الاولوية المطلقة في العمل العربي.

والبحث العلمي عادة يتأثر بما يحدث في العالم من تغيرات وتحولات سواء أكانت هذه التغيرات سياسية أم اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية. ومستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني يمثل أحد المواضيع الهامة والجديدة التي ماتزال تنتظر الدراسة والبحث. وتعتبر هذه الدراسة محاولة في هذا الاتجاه. وتتكون هذه الدراسة من أربعة محاور، يقدم المحور الأول تحديدا لأهم المفاهيم الواردة في الدراسة، ويناقش المحور الثاني مستقبل

البحث العلمي فى ضوء التحديات التى يشهدها العالم العربي، بينما يناقش المحور الثالث مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني بمفهومه الشامل.

أما المحور الرابع والأخير فيحاول تقديم تصور لأساليب المواكبة المستقبلية للبحث العلمي في الميدان الأمني.

أولاً: تحديد المفاهيم

١ ـ البحث العلمي:

البحث العلمي هو نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير، وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق اعتماداً على مناهج موضوعية محققة من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادىء العامة أو القوانين التفسيرية[١]

ويعرف وبستر Webster في قاموسه الدولي الجديد (New International Dictionary) البحث العلمي بأنه « تقصي واختبار الحقائق اختبارا دقيقا»[٢] وهذا يعني أن البحث العلمي هو عبارة عن عملية تقص أو فحص علمي دقيق لطبيعة الظاهرة المراد دراستها. ويقول جيلفورد مودي (G. Moody) «أن البحث هو في الواقع منهج لاكتشاف الحقيقة، يعتمد أساسا على التفكير النقدي التحليلي، ويقوم هذا المنهج بتحديد وصياغة المشكلات العلمية، وفرض الفروض، واقتراح الحلول، وجمع المعلومات وتنظيمها واستخلاص النتائج»[٣]

---

(١) حسين عبدالحميد رشوان *العلم والبحث العلمي* الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٢م، ص ٢٥

(2) In Donald Slesinger & Mary Stephenson "Research" **Encyclopaedia of Social Science,** Vol xiii, Man & Aivin, p.330.

(٣) نقلا عن محمد علي محمد *مقدمة في البحث الاجتماعى* بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص١٨

ومن المعروف ايضا أن البحث العلمي هو عبارة عن طريقة منظمة للتساؤل عن ظاهرة من الظواهر أو محاولة حل مشكلة من المشكلات عن طريق البحث، ومن ثم فان الهدف الأساسي من البحث هو الاجابة عن هذه التساؤلات وحل المشكلة البحثية التى من أجلها صمم البحث. وقد يكون الهدف هو تفسير ظاهرة، أو معرفة العلاقة بين مجموعة من الظواهر والمتغيرات، أو فهم علاقة الجزء بالكل، أو محاولة فهم الكل من خلال فهم وظيفة كل جزء، أو فهم طبيعة علاقة التفاعل بين هذه الأجزاء، كما قد يكون الهدف محاولة فهم مسببات ونشأة وتطور الظاهرة أو المشكلة المراد دراستها، وهذا يعني أن البحث العلمي يهدف أساسا إلى الفهم والتفسير.

يمكن أن نخلص مما تقدم إلى أن البحث العلمي هو الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث فى أحد الاختصاصات الطبيعية أو الانسانية والتى تهدف الى معرفة واقعية ومعلومات تفصيلية عن مشكلة معينة يعاني منها المجتمع والإنسان سواء أكانت هذه المشكلة تتعلق بالجانب المادى أم الجانب الاجتماعى للمجتمع. والدراسة الموضوعية للجوانب الطبيعية أو الاجتماعية قد تكون دراسة مخبرية تجريبية، أو دراسة ميدانية احصائية، أو دراسة مكتبية تعتمد على المصادر والكتب والوثائق والمجلات العلمية التي يستعملها الباحث في جمع الحقائق والمعلومات عن المشكلة المرمع دراستها ووصفها وتحليلها

٢ ـ الأمن:

إن علماء الاستراتيجيات فى الغرب يعترفون بغموض وتداخل مفهوم الأمن في عدة تخصصات وعلوم مختلفة حيث أصبح من الصعوبة الاتفاق على تعريف بعينه يمكن أن ينال اجماع المهتمين بالدراسات الأمنية

وقد عرف وزير الدفاع الامريكي السابق براون (Brown) في كتابه التفكير حول الأمن الوطني (Thinkinq about National Security) الأمن بأنه « القدرة على المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأرضها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية، ودستورها من أي اعتداء خارجي»[١].

وهناك من يربط مفهوم الأمن بالتنمية مثل روبرت ماكنمارا في كتابه «جوهر الأمن» حيث يقول أن « الأمن هو التنمية بكافة أبعادها، وبدون التنمية لايمكن أن يوجد أمن»[٢] وهذا يعني أن الأمن الحقيقي معناه التنمية وليس القوة العسكرية وإن كان يتضمنها. والدول التي لاتتم فيها التنمية لايمكن أن تظل آمنة لأن مواطنيها لايمكن أن يتخلوا عن طبيعتهم الإنسانية التي تدفعهم الى إشباع حاجاتهم. وهكذا أصبح مفهوم الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادي، ولايمكن توفير الأمن بالمفهوم العسكري الا إذا تحقق في البداية قدرا من النجاح في الميدان الاقتصادي.

كما أسهم المهتمون بالدراسات الاستراتيجية والأمنية في العالم العربي بوضع تعريفات متعددة لمفهوم الأمن، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر، تعريف محمد عبدالكريم نافع حيث يقول: «الأمن هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دوافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي»[٣] وكذلك تعريف عبدالمنعم المشاط إذ يعرف الأمن

---

(1) Horold Brown .**Thinkinq about National Security** 1983,p.20.

(٢) روبرت ماكنمارا. *جوهر الأمن* ترجمة يونس شاهين. القاهرة: دون تاريخ، ص ٨٣-٨٤

(٣) محمد عبدالكريم نافع *الأمن القومي* القاهرة دار الشعب للنشر والطباعة، ١٩٧٢، ص ١٠

بأنه « قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف»[1].

ورغم اختلاف الآراء حول تعريف مفهوم الأمن، إلا أنه يمكن أن نستنتج مما تقدم أن الأمن مفهوم متعدد الأبعاد حيث يعالج الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. ومن هنا فان مفهوم الأمن الذي نقصده في هذه الدراسة ليس المفهوم المباشر الذى تختص به الشرطة أو مايسميه البعض « بالمفهوم البوليسي»، ولاهو المفهوم القانوني الذي يعني حفظ وتوفير الأمن بس القوانين وا تخاذ الاجراءات القانونية، ولاهو بالمفهوم العسكري التقليدي الذي يعني حماية الامةوالمحافظة عليها من أي عدوان خارجي، وإنما المفهوم الذى تتبناه هذه الدراسة هو المفهوم الشامل للأمن الذى يمتد الى معاني الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ذلك لأننا لانستطيع أن نتصور استقرارا دون أمن بمفهومه الشامل، لان الأمن في المجتمع كل متكامل ولايمكن تجزئته ومن خلال هذا الطرح لمفهوم الأمن يتضح قصور الرأي الذي ارتبط في أذهان الكثيرين بأن تحقيق الأمن يرتبط بمدى قدرة الدولة العسكرية على حماية حدوها وأراضيها.

ومن ثم فإن مفهوم الأمن في التفكير الجديد هو مفهوم شامل يرتبط بعوامل سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية واجتماعية وعلمية لها تأثيرها في تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع العربي.

---

(١) عبدالمنعم المشاط. «الأمم المتحدة ومفهوم الأمن» *مجلة السياسة الدولية*، العدد ٨٤, ١٩٨٦، ص ٨٨.

ثانياً: مستقبل البحث العلمي في ضوء تحديات الواقع

يشهد العالم فى الفترة الاخيرة مجموعة من التغيرات والتحولات الهامة التي أثرت ومازالت تؤثر على النظام السياسي والاقتصادي العالمي وتشكل هذه التغيرات مستقبل البحث العلمي ومادته الدراسية، ومواضيعه الملحة في المستقبل القريب والبعيد على حد سواء.

ومن أهم المتغيرات:

١ ـ التحولات التى تشهدها دول أوروبا الشرقية.

٢ ـ انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة فاعلة فى الساحة الدولية

٣ ـ التقارب الامريكي الروسي

٤ ـ ميلاد مشروع أوروبا الموحدة عام ٢٠٠٠.

٥ ـ ميلاد النظام الدولي الجديد

٦ ـ الصراعات الاقليمية والنزاعات الدولية.

٧ ـ إقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة.

٨ ـ التطور السريع في وسائل الاتصال والمعلومات.

٩ ـ الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات).

١٠ ـ مشكلة المديونية الخارجية

١١ ـ أزمة الغذاء

١٢ ـ تلوث البيئة

١٣ ـ انتشار البطالة في العالم.

ونتيجة لهذه التغيرات التي فرضتها الساحة الدولية، يشهد العالم العربي بدوره تحديات كبيرة يمكن تقسيمها الى تحديات خارجية، وتحديات داخلية

أ ـ التحديات الخارجية.

١ ـ التبعية الاقتصادية (المادية والغذائية)
٢ ـ التبعية التكنولوجية .
٣ ـ التبعية العلمية والغرو الثقافي
٤ ـ تفاقم المديونية

ب ـ التحديات الداخلية.

١ ـ تواجه الدول العربية مشكلات حادة في التنمية الاقتصادية
٢ ـ إستمرار الاعتماد على المواد الأولية كمصدر أساس للدخل القومي
٣ ـ النزاعات العربية .
٤ ـ تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٥ ـ اتساع الهوة بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة
٦ ـ ارتفاع نسبة الأمية
٧ ـ انتشار البطالة
٨ ـ ازدياد معدلات الجريمة
٩ ـ انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في العالم العربي

والبحث العلمي يتأثر دون شك بما يحدث في العالم من تغيرات سواء أكانت هذه التغيرات سياسية أم اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية ومستقبل البحث العلمي يمثل هنا في مدى مواجهة البحث العلمي لهذه التحديات ـ التي تشكل تهديدا للعالم العربي ـ بالدراسة والبحث ، لذلك تعتبر عملية مواجهة هذه التحديات هي جوهر الأمن العربي الذي لايمكن أن يتحقق إلا من خلال العمل العربي المشترك والبحث العلمي الجاد والهادف .

ولكن بالنظر إلى واقع العالم العربي يتبين لنا أن مستقبل البحث العلمي

لن يكون أحسن مما كان عليه، ولا يتوقع أن يخطو خطوات كبيرة في المستقبل القريب، كما أن مساهمته في التصدي لهذه التحديات التى يواجهها العالم العربي سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل ستكون محدودة للغاية، ويمكن البرهنة على هذه النتيجة من خلال دراسة الواقع التالي.

من التحديات الراهنة للعالم العربي المديونية الخارجية والشروط المصاحبة لها. فالعالم العربي يدخل عقد التسعينيات بمديونية تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار تعادل ١٥٪ من إجمالي ديون العالم النامي، وتصل نسبة الديون الخارجية ٤٥٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٨٩، كما بلغت نسبة الزيادة في الديون العربية ٣٦٪ خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩م[١]

وهذا يعنى أن المديونية الخارجية سوف تلعب دورا مهما في استمرار التبعية الاقتصادية بمختلف أنواعها المالية والغذائية والتكنولوجية والعلمية، وهذا من شأنه أن يشكل عبئا مستمرا على هذه الدول بحيث لايترك لها فرصه تخصيص ميرانية قوية للبحث العلمي تمكنه من التصدي إلى هذه التحديات عن طريق البحث والدراسة ومن ثم تحقيق التنمية واكتساب عناصر الاستقلال الحقيقي الاقتصادي والسياسي.

ومن هذه التحديات أيضا تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، حيث نلاحظ استمرار زيادة معدلات التضخم الذي باب يهدد التنمية، إضافة الى انخفاض نصيب الفرد السوي من الدخل القومي، وتدني مستوى التغذية والصحة والرعاية الاجتماعية وارتفاع تكاليف المعيشةوتدني الأجور. ومن البيانات المتاحة نجد أن نصيب الفرد من الناتج

---

(١) سيد شوبجي *المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي* دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنيةوالتدريب، الرياض، ١٩٩٢، ص٢٩.

القومي الإجمالي في معظم الدول العربية يبلغ أدنى مستوى في السودان حيث وصل إلى ٣٠٠ دولار سنويا، كما وصل مابين، ٥٣٠ ـ ٦٠٠ دولار سنويا فى كل من مصر واليمن والمغرب، ووصل ١٢٠٠ دولار في تونس، و ١٥٦٠ دولار فى كل من الاردن وسوريا[١].

وقد أظهرت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية أن الانخفاض المستمر فى متوسط الدخل الحقيقي من سلع وخدمات الفرد العربي قد أدى إلى إنتشار الفساد والرشوة والانحراف وارتكاب الجريمة ومن ثم فقدان الأمن والاستقرار[٢] وهكذا نجد أن تدني الأوضاع الاقتصاديةالاجتماعيةوالأمنية في الدولة عادة مايصرف نظر الدولة والمسؤولين عن تطوير البحث العلمي ومؤسساته وانشغالهم بهذه الأوضاع بحجة أنها تمثل أولوية الأولويات

يواجه العالم أيضا ريادة كبيرة فى معدلات البطالة، ومايترتب عن هذه الظاهرة من عدم استتباب الأمن والاستقرار في المجتمع، وقد امتدت ظاهرة البطالة في السنوات الأخيرة إلى صفوف الخريجين من المدارس والمعاهد والجامعات ومما يريد الأمر صعوبة أن معظم الدول العربية تتبع سياسة التصنيع التي تقلل فرص مواجهة مشكلة البطالة في المستقبل القريب. وقد أظهرت دراسة حديثة لمؤسسة التمويل الدولية(IFC) التابعة للبنك الدولي أن نصيب السلع المصنعة من الدول النامية قد قفز من ٢٥٪ في عام ١٩٦٥ إلى ٥٠٪ عام ١٩٩٠م[٣]

---

(١) البنك الدولي *التقرير السنوي لعام ١٩٨٧* نيويورك، ١٩٨٨، ص ١٢

(٢) صلاح عبدالمتعال *التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية* القاهرة مكتبة وهبي، ١٩٨٠، ص ٦٩

(٣) عبدالله ابراهيم القوير. *اقتصاديات دول مجلس التعاون في عالم متغير* (محاضرة)، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٣، ص ٦.

إن انخفاض مخصصات الانفاق على البحث العلمي هو الآخر أدى إلى تخلف الأوضاع الثقافية والعلمية التى تعتبر الركيزة الأساسية للأمن العربي، ورغم التحسن في أرقام الإنفاق على التعليم والبحث العلمي في العالم العربي من ١١٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٠٢٧ مليون دولار عام ١٩٨٠، إلا أن هذه الارقام تعتبر متواضعة نسبة إلى إجمالي العالم. فالرقم الأول لايتعدى ٢ر٠٪ والثانى ٥ر٠٪، في حين يتعدى حجم الإنفاق على قطاع التعليم والبحث العلمي في دول أمريكا اللاتينية نسبه ٨ر٠٪ عام ١٩٧٠ و ٨ر١٪ عام ١٩٨٠ رغم تشابه الظروف الاجتماعيةوالاقتصادية لهذه الدول مع دول العالم العربي. أما الدول المتقدمة فتصل نسبةإنفاقها على التعليم والبحث العلمي إلى إجمالي العالم نسبة ٧ر٩٧٪، كما أنفقت هذه الدول حوالي ٦٣ مليار دولار عام ١٩٧٠, و ١٩٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ أي بزيادة تفوق ثلاثة أضعاف ماكانت عليه[١].

أما نسبة العلماء لكل مليون شخص فنجدها تنخفض في العالم العربي عنه في بقية دول أمريكا اللاتينية أو الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفياتي سابقا، حيث نجد ٢٠٧ علماء عام ١٩٨٠ في العالم العربي مقابل ٢٥٣ عالما فى أمريكا اللاتينية، و٢٦٧٧ عالما فى الولايات المتحدة الامريكية، و ٥١٧٢ عالماً في الاتحاد السوفياتي سابقا[٢] وهذا يدل على حجم الفجوة العلمية بين العالم العربي والدول الأخرى، كما يدل على أن انخفاض نسبة الأنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية قد أدى إلى تزايد معدلات الهجرة للباحثين والعلماء العرب إلى الدول المتقدمة حيث المناخ البحثي

---

(1) United Nations,**Educational Scientific and Cultural organization.** Statistical year book, paris, 1984, pp.V-'28.

(٢) سيد شوبجي، مرجع سابق، ص ٣٢.

الجيد والتشجيعات المادية العالية . وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشرا على وضعية البحث العلمي في العالم العربي حاضرا ومستقبلا

ثالثاً: مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه

إذا كان على البحث العلمي أن يتسم بجدية التعامل مع الظواهر الأمنية أو الظاهرة الإجرامية المستحدثة التي بدأت تسخر منجرات العصر ووسائله المتقدمة في تخطيط وتنفيذ العمليات الإجرامية، فإنه لابد للأجهزة الإمنية من أن تستجيب لمتطلبات البحث العلمي، واستخدام أساليبه ومناهجه وأدواته في مواجهة هذه الظواهر الإجرامية ووضع الحلول لها ومن ثم فإن من متطلبات البحث العلمي :

١ ـ التأكيد على الدور الأساسى للبحث العلمي في تخطيط وتوجيه وتأهيل القوى العاملة في الأجهزة الأمية ورفع كفاءاتها

٢ ـ تعميق دور البحث العلمي فى المجالات الأمية التنظيمية والوظيفية، وتدعيم الجهات المعنية بالبحث العلمي في الميدان الأمني .

٣ ـ توفير الإمكانات المادية اللازمة والكوادر المتخصصة، والكفؤة في البحث العلمي لإجراء الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجريمةوالمجرمين، ودراسة الظواهر الإجرامية ووضع الحلول المناسبة للقضاء عليها أو التخفيف من آثارها

٤ ـ القيام ببحوث تهدف إلى التعرف على واقع الإجهزة الأمية والمعوقات التي تواجه هذه الاجهزة في أداء مهامها في الميدان الأمي .

٥ ـ ضرورة إيجاد معلومات مفصلة ووافية عن أنواع الجرائم، والأساليب الإجرامية المتبعة في ارتكابها والاحصائيات الجنائية الدقيقة، لأن توفر هذه المعلومات من شأنه أن يسهل عمل المؤسسات الاجتماعية والتربوية

والإعلامية عند قيامها بالجهد الوقائى . بالإضافة إلى أهمية هذه المعلومات في إعداد الدراسات والبحوث فى الميادين الأمنية المختلفة على غرار الدول المتقدمة التي أستحدثت مراكز خاصة للمعلومات الأمنية تستخدم فيها أحدث الانظمة في تخزين وتصنيف وتبويب وجمع المعلومات الأمنية .

٦ ـ وجوب مواكبة البحث العلمي تطورات الجريمة ، لأن الصراع بين رجل الأمن ومرتكب الجريمة صراع دائم ومستمر . والجرائم الكائنة الآن لم تكن من قبل ، وسوف تظهر جرائم في المستقبل لم تكن موجودة الآن ، ولذلك على الباحث أن يطور نفسه والأداة التي يستعملها كتوظيف التقنية المتطورة ومواكبة المنجزات المعاصرة وإستثمارها في مجالات البحث العلمي .

٧ ـ إيجاد وتطوير المؤسسات والقوانين والأنظمة اللازمة لتشجيع البحث العلمي ، وتكثيف البحوث العلمية في الميادين الأمنية ومحاولة الاستفادة منها .

ومن الواضح أن النظرة إلى الجريمة قدتطورت في العصر الحاضر ، وأصبح إنحراف السلوك الإنساني من الظواهر المعقدة التركيب ، كما أصبح من الصعب ـ فى كثير من الأحيان ـ إخضاع هذه الظواهر والمشكلات التي تتصل بالانحراف وارتكاب الجرائم للدراسة والبحث . هذه الصعوبة قد تعود الى عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وإدارية وثقافية وسياسية ، ولكن الذي يهمنا في هذه الدراسة الصعوبة التى تعود بالدرجة الأولى إلى عوامل منهجية بحثية (Research Methodological Aspects) لأن الظاهرة الأمنية كغيرها من الظواهر الاجتماعية تتسم بالتغير والتبدل والتحول تبعا لتغير الزمان و المكان والعناصر الفاعلة في الظاهرة ، ومن ثم تظل الصعوبات

المنهجية قائمة في البحوث والدراسات الأمنية وفي محاولة السيطرة على الظاهرة الإجرامية . ومن أهم هذه الصعوبات :

١ ـ صعوبة الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة وكافية وحديثه (Accurate, Sufficient , and up dated Information).

٢ ـ عدم توفر نظم معلوماتية (Information Bases) في العالم العربي ، يمكن الاعتماد عليها في مجال مكافحة الجريمة وتوفير الأمن في المجتمع .

٣ ـ عدم وجود خريطة بالموضوعات الأمنية والعلمية والتي تشكل موضوعات الساعة .

٤ ـ إحاطة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بإطار من السرية والحساسية والخصوصية مما يصعب على الباحث مهمة جمع بيانات ومعلومات (Information Data) دقيقة وكافية عن الظاهرة موضوع الدراسة ، سواء من أفراد المجتمع أو من الجهات المعنية .

٥ ـ ظاهرة انتشار الأمية بين سكان دول العالم العربي تقلل تعاون المبحوثين ، وتصعب مهمة الحصول على البيانات وبخاصة التي تتصل بالانحراف والجرائم ذات الطبيعة الخاصة مثل اللواط ، والبغاء ، والرشوة ، والاختلاس ، والقتل وما إلى ذلك .

٦ ـ بعض المشكلات التي تتصل بالانحراف وارتكاب الجرائم لاتحتمل الانتظار الطويل لإجراءات البحث العلمي والذي يستغرق عادة وقتا طويلا حتى يتمكن الباحث من الوصول الى نتائج دقيقة وموضوعية يمكن الاعتماد عليها في وضع الحلول والبدائل المناسبة .

٧ ـ بعض الظواهر والمشكلات الأمنية لايناسبها تطبيق الاسلوب التقليدي في إجراء البحوث بواسطة جهة واحدة أو باحث بعينه ، بل تحتاج الى بحثها بواسطة فريق من الباحثين من ذوي التخصصات المختلفة ، أو

تعاون مجموعة من الجهات أو الهيئات المعنية التى تتصل بموضوع الدراسة.

٨ـ تتسم كثير من البحوث التي أجريت في الميادين الأمنية المختلفة بالاستخدام غير المناسب لطرق وأساليب بحثية لاتتفق وطبيعة المشكلة المراد دراستها، بالأضافة إلى الاستخدام غير الصحيح سواء لأدوات جمع البيانات التى لايتوافر لها درجه كافية من الصدق (Validity) أو معدل عال من معامل الثبات (Reliability)، أو للطرق الاحصائية المناسبة لتحليل ومعالجة البيانات التي توصلت اليها الدراسة، وهكذا في كثير من الاحيان نجد أنفسنا امام نتائج غير دقيقة ولايعتمد عليها فى عمليات إتخاذ وصنع القرار.

رابعاً: نحو تصور لأساليب المواكبة المستقبلية للبحث العلمي في الميدان الأمني

إن تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة، ومحاولة ترشيد السياسة الجنائية العربية باتخاذ الاجراءات المانعة لها، وتطوير المؤسسات العقابية والاصلاحية بتوفير أفضل الوسائل اللازمة لتمكينها من تأهيل وإصلاح المجرمين وجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع، وتحديث أجهزة الأمن العربية بتطوير أساليب عملها وتعزيزها بالطاقات البشرية المؤهلة وتوفير المزيد من الإمكانات المادية والتقنية لها، كل هذا لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجه ملموسة وفعالة إذا لم تعتمد البحث العلمي منهجا وأداة وأسلوبا. ولذلك نطرح فيما يلي تصورا لأسلوب المواكبة المستقبلية للبحث العلمي في الميدان الأمني. وهذا التصور يرتكز على الأساليب التي يمكن أن تتبع من طرف الدول العربية والتي من شأنها أن تسمح للبحث العلمي بمواكبة الميادين الأمنية المتطورة والمتجددة، ومن أهم هذه الأساليب.

١ ـ اعتماد المنهج العلمي في العمل الأمني العربي، باتخاذ التخطيط العلمي أساساً للعمل الأمني، والتزام الأجهزة الأمنية بأساليب البحث العلمي في المستقبل.

٢ ـ إيجاد واستحداث مراكز البحوث والدراسات الأمنية على غرار أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والدول المتقدمة في هذا المجال.

٣ ـ تعميم مراكز البحوث والدراسات الأمنية، وتعميق دورها العلمي في دراسة وتحليل الظواهر الإجرامية للتعرف على تطور اساليبها ووسائلها والتوصل إلى تحديد الطرق الكفيلة بمواجهتها ومعالجتها.

٤ ـ دراسة واقع الأجهزة الأمنية العربية والقيام بمسح شامل لتحديد الأهداف والأولويات في مجال الاحتياجات الأمنية العربية المشتركة.

٥ ـ توثيق البحوث والدراسات العربية حول مكافحة الجريمة والاحصاءات الخاصة بالجرائم والمجرمين، وتزويد الأجهزة الأمنية العربية بها.

٦ ـ تخزين وتصنيف المعلومات والبيانات عن جرائم الإرهاب، والتخريب، والمتاجرة بالمخدرات، وتهريب الاسلحة، وتزييف النقود، وماشابه هذه الجرائم المرتكبة أو المحتمل إرتكابها في المستقبل في الدول العربية وتزويد الاجهزة الأمنية العربية بهذه المعلومات والبيانات بصورة مستمرة.

٧ ـ تبادل البحوث والدراسات والنشرات والإحصاءات الأمنية بين الدول العربية ودول العالم الاخرى وخاصة المتقدمة منها، ومحاولة الاستفادة من هذه الدراسات والبحوث التي تعالج القضايا الأمنية في الوقت الراهن.

الخلاصة:

تعتبر قضية الأمن من أهم القضايا التي تحتل دائما الأولوية المطلقة في العمل الأمني العربي، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الاقليمي للدول العربية. وقد تبين من هذه الدراسة أن مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني لايتوقع أن يخطو خطوات كبيرة في المستقبل القريب، وذلك نتيجة لطبيعة التحديات التي يواجهها العالم العربي سواء التحديات الخارجية والمتمثلة في التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والفكرية والعلمية، أو التحديات الداخلية والمتمثلة في التنمية، وتدني الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهجرة العقول العربية وتدني ميزانيات الإنفاق على البحث العلمي. كل هذا يؤثر على مستقبل البحث العلمي، وعلى مساهمته في التصدي لهذه التحديات التي يواجهها العالم العربي سواء فى الوقت الحاضر أو المستقبل.

ولطرح تصور لأسلوب المواكبة المستقبلية للبحث العلمي في الميدان الأمني يجب التأكيد على الدور الأساس للبحث العلمي في تخطيط وتوجيه وتأهيل القوى العاملة في الأجهزة الأمنية العربية، وضرورة تبني مشروع عودة الباحثين والعلماء العرب للمساهمة في تطوير البحث العلمي، وتسخير البحث في خدمة القضايا العربية المشتركة، ومحاولة رفع ميزانيات الإنفاق على البحث العلمي باعتباره الوسيلة الرئيسة فى تقدم الدول والمجتمعات.

ومن الواضح أن النظرة الى الجريمة قد تطورت في العصر الحاضر، وأن الصراع بين رجل الأمن ومرتكب الجريمة صراع دائم مستمر، والجرائم الكائنة الآن لم تكن من قبل، وسوف تظهر في المستقبل جرائم لم تكن

موجوده الآن، ومن ثم تأتي ضرورة توفير الكوادر المتخصصة والكفؤة في البحث العلمي لاجراء الدراسات والبحوث العلمية في الميادين الأمنية، ودراسة الظواهر الاجرامية ووضع الحلول المناسبة لها للقضاء عليها أو التخفيف من آثارها.

كما على الباحث العلمي أن يطور نفسه تبعا لتطور الجريمة، ويطور الأداة التي يستعملها وذلك بمواكبة المنجزات المعاصرة وتوظيفها في مجالات البحث العلمي.

المراجـــــع

المراجع العربية:

١ ـ البنك الدولي. **التقرير السنوي لعام ١٩٨٧م**. نيويورك، ١٩٨٨م.

٢ ـ رشوان، عبدالحميد. **العلم والبحث العلمـي**. الاسكندرية: المكتب الجامعى الحديث. ١٩٨٢م.

٣ ـ سيد شوبجي، عبد المولى. **المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الامن العربـي**. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٣م

٤ ـ عبدالمتعال، صلاح. **التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية** القاهرة: مكتبة وهبي ١٩٨٠م.

٥ ـ القوير، عبدالله ابراهيم «اقتصاديات دول مجلس التعاون في عالم متغير». (محاضرة) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٣م

٦ ـ ماكنمارا، روبرت. **جوهر الأمـن**. ترجمة يوسس شاهين. القاهرة: دون تاريخ.

٧ ـ محمد، علي محمد. **مقدمة في البحث الاجتمـاعـي** بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣م.

٨ ـ المشاط، عبدالمنعم. «الأمم المتحدة ومفهوم الأمن». **مجلة السيـاسـة الدولية**. العدد ٨٤، ١٩٨٦م.

٩ ـ نافع، محمد عبدالكريم. **الأمن القومي**. القاهرة: دار الشعب للنشر والطباعة، ١٩٧٢م.

ـ المراجع الاجنبية

1 - Brown Harold , **Thinking About National Security** 1983 .

2 - Slesinger Donald & Mary Stephenson "Research" **Encyclopaedia of Social Science,** Vol Xiii, Man & Aivin.

3 - United Nations **Educational Scientific and Cultural organization**. Statistical year book, paris, 1984.